قوله بان النسبة المفهومة من الكلام الخ اه يشار لتغاير النسبتين من حيث هما مع قطع النظر عن دلالة الكلام على
احدهما او عدم دلالته لان المنشا دزم النسبة المفهومة هو ما استفاد اعني ما يعم الخبر والانشا كما افاد كذلك
في قوله بان يكون النسبة المفهومة من الكلام وقد اليه لتعرض تعرض لنفي الخارج عن الانشا هذا او الدافع في الكلية
ان يقال بان النسبة المفهومة من الكلام لا بد وان يكون حاصلة في الذهن بين الشيئين مع قطع النظر عن
ان التاكيد بقوله وان يكون لا يظهر له مقتضى والواو في قوله لا بد وان قيل انها افادت اختلاف اسم
لا وخبرها لتاكيد اللصوق او العطف على مقدر مناسب للمقام **قوله** وهذا معنى وجود النسبة
تقرر عندهم ان النسبة ليست من الموجودات الخارجية ثم انهم قالوا هنا بوجود النسبة الخارجية وانه موهم
للتناقض فازال ذلك الايهام بان الخارج المنفي وجود النسبة فيه هو ما يراد في الاعيان والمثبت وجودها فيه هو
خارج الذهن او خارج الكلام فلا تناقض ومعنى قوله شئ قلنا ان النسبة من الامور الخارجية انه لا يوجد
النسبة الخارجية بهذا المعنى على القول بانتفاء الامور الوجودية في الخارج وقد يجعل اشارة الى الخلاف في تحقق
النسبة في الخارج بين الحكيم والمتكلم وقد يحمل الخارج هنا مرادا به ما يرادف الاعيان وبرجح ايهام التناقض
بان معنى كون النسبة خارجية هنا انها امر خارجي لا موجود في الخارج فالخارج هنا ظرف لنفس النسبة لا لوجودها
وهذا الاساق ما اشتهر من ان النسبة ليست بموجودة في الخارج لان الخارج ثمة ظرف لوجود النسبة لا لنفسها
ظرفية الخارج لنفسها لا يستلزم ظرفيته لوجودها لان نفي الثانية لا يوجب نفي الاولى واثبات الاولى لا يستلزم اثبات الثانية
فان الخارج في قولنا زيد موجود في الخارج ظرف لنفس الوجود ولم يلزم منه كونه ظرفا لوجود الوجود حتى يلزم
منه كون الوجود موجودا خارجيا فان الوجود الخارجي ما يكون الخارج ظرفا لوجوده لا لما يكون الخارج ظرفا لنفسه
وفي قولنا الوجود ليس بموجود في الخارج ظرف لوجود الوجود فلم يلزم منه نفي كون الخارج ظرفا لنفس الوجود
حتى يلزم اسقاط الوجود الخارجي واقف خبير بان الدفع الاول هو الصواب فانه لو اريد بالخارج في قولهم
النسبة الخارجية ما يرادف العين وان اندفع ايهام التناقض عما سلف لكنه يلزم فساد اخر وهو انه لا يتحقق الصدق فيما
حكم فيه بالامور العقلية على العقلية اعانا اذ ليس شئ من طرفي الحكم موجودا خارجيا فلا يمكن ان يتصف احدهما
الى الاخر في الخارج فلا يتحقق مطابقة الخارج بالمعنى المذكور وكذا الصدق في قولنا الانسان ممكن ليس بمطابق
الخارج المذكور البتة لانه متصف بالامكان سواء وجد في الخارج ام لم يوجد فحمل الخارج هنا على ما يرادف العين عدم
الضرورة اليه ويلزم لزوم ما لا يلزم فما السعي **قوله** لا وجه لتخصيص هذا الكلام بالخبر حتى ان المسادس للانشا
وقد يجعل الخارج المثبت والمنفي وجود النسبة فيه بمعنى نفس الامر

والخبر لا بد له عند ذكر القسمين اعني الخبر والانشا مشعر بتعميم الخبر بذلك ولا وجه له ولم يرد ان يخصص هذه
الامور بالذكر في بحث الخبر لا وجه له حتى يرد عليه ان له وجها وهو ان الخبر اعظم شانا واكثر احكاما وافر تكثا
واصل للانشا كما انه لاجل هذا اقدم في الكتب احوال الخبر واورد الاحكام المشتركة بين الانشا والخبر في باب الخبر
قوله على انه لا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ وبعد رعاية الاعتبار بانه اشارة الى تحقق معنى الاطناب
وان كون الزيادة لفائدة ماخوذة فيه ولو لم يقيد الزيادة بالفائدة لربما سبق الى الوهم ان الاطناب هو مطلق الزيادة
وان كان زيادة الكلام البليغ لفائدة فان الفهام قيد التقييد لاحتوا عن حمل ما اورثه ذهولا عنه فصرح به وان خبر
بان هذا الاعتذار وان وجه ذكره لاست الحاجة اليه التي نبها الشارح **واعلم ان هذا الايراد مبني على**
ان كل لفظ في الكلام البليغ لا بد وان يقتضيه الحال قبل وهو محل تامل ولك لا تامل فيه مع قولهم يعني ان يعسر الكتب
على قدر الحاجة تامل **قوله** الذي يدرسوا اشارة ما اليه اشارة الى وجه تسميته هذا البحث بالنسبة فانه انما يستعمل
فيما سبق له ذكر حقيقة او حكما ولا يستعمل في البديهيات وملاحظتها من النظريات المعلومة **قوله** اي مطابقة حكمه
اشارة الى ان المطابقة انما هي في الحكم اولا وبالذات وللخبر ثانيا وبالعرض واذا قيل في تفسير صدق الخبر مطابقة حكمه
الصدق فانه حكم المطابقة في الشروط للحكم اولا وبالذات وكذا اذا قيل مطابقته حكمه فان المطابقة للحكم اولا وبالذات وان كان
الخبر ربما يسبق الى الوهم فيه ان الصدق ح ثابت للخبر اولا وبالذات بان الصدق ح كون الخبر مطابق الحكم وايضا الخبر
اولا لا للحكم وليس كذلك لان مطابقة الحكم امر ثابت له اولا واما كون الخبر مطابق الحكم فهو ليس غير مطابق الحكم بل ايضا
مبدأ وهذا كما ان الحسن نفسه صفة الغلام وحسن الغلام يتوهم انه صفة لزيد لانه حسن الغلام والحسن
حسن الغلام ايضا صفة الغلام لكنه يصير مبدأ الصفة لزيد اعني كونه حسن الغلام وهذا امر واخص الغلام ثم المراد
بالحكم هو النسبة المفهومة من الكلام وسيصح كذا بغيرها **قوله** النسبة المفهومة من الكلام الطاهر انها التي يدل
عليها الكلام قبل كلامه في كيفية تشعرها هاد وقوع النسبة او لا وقوعها ونحوه على ان الخبر لا يدل الا على الوقوع الواقع
ومن فسر الصدق والكذب بمطابقة الواقع وعدم مطابقته لا بد ان يريد بالخارج النسبة المتحققة في الواقع بين الطرفين ولا
التي تشعر بها الكلام كما عرفت متأمل ووقد نبه على ذلك الشيخ بقوله يعني ان الشيخ الخ وح فلا اشكال في ضرورة الكذب
اذ النسبة المفهومة من الكلام غير المتحققة في الواقع واما مفهوم الصدق فيشكل امر المطابقة من حيث ان النسبة المدلولة للكلام
هي الوقوع المتحقق الواقعي بعينه ويمكن دفعه بان التغاير الاعتباري كاف في تحقق المطابقة امر من مغاير اعتبارا
وما نحن فيه كذلك فان الوقوع له اعتباران اخذها كونه مفهوم الكلام مع قطع النظر عن الواقع والاخر كونه في الواقع